أثر المعنى في التوجيه النحويّ في كتاب الخصائص لابن جني

*سائدة الضمور، حفظي اشتية**

ملخص

أدرك ابن جني جيدًا جدليّة العلاقة بين مطالب المعنى، ولوازم الصنعة النحويّة، وأفرد لذلك أبوابًا مستقلّةً في كتابه.
وأبدى– نظريًا– انحيازه للمعنى، وجعله الموجّه الأهمَّ للقاعدة النحويّة، وشملت إشاراته العديد من أصول النحو، وفروعه.
وعند التطبيق كان وفيًّا في كثيرٍ من توجيهاته لآرائه النظرية، فبدأ الإعراب بين يديه فرعاً للمعنى، وتابعاً له، وفي ذلك ردٌّ للنحو إلى وظيفته، وغايته.
وكان جهده ذاك متأثرًا ببعض من سبقه من النحاة، مؤثِّرا في كثيرٍ من النُّحاة بعده..

الكلمات الدالة: الإعراب، القياس المعنويّ، الحذف، التذكير والتأنيث، حروف المعاني.

المقدمة

ينصبُّ كثير من جهودنا في تعلم اللغة العربيّة، وتعليمها على ظواهر العلاقات بين الكلمات، وفي النحو العربيّ يتمحور الهدف حول ملاحقة حركات آواخر الكلمات (السامرائي، (د.ت)، ص5)، وتفسيرها وفق مقتضيات العوامل والمعمولات، وقد سوّغ هذا الأمر لكثير من العلماء العرب القدماء والمحدثين، أن يثوروا على النحو العربي، ويتّهموه بالشكليّة، ومجافاة المعنى، والرضوخ لمطالب الصنعة النحوية (أنيس، 1975م، وحسان، 1973م، والخالدي، 2006م، ومصطفى، 1937م).

ولذلك كثرت المحاولات السّاعية إلى تيسير النحو العربي، أو تجديده، أو تهذيبه، أو إعادة بنائه وترتيبه، أو ربطه بالمعنى، أو البلاغة...

لكنّ هذه المحاولات، وإن صدقت فيها النوايا، ما زالت محاولات فردية، نظرية، لم تَرُق لكثيرٍ من العلماء المحافظين على التراث، المتحفظين على كل ما يمسّه، ولم تَرْقَ لتشكِّل نظرةً شمولية، متوسّلة بجهود مؤسّسيّة، تدنيها من أهدافها، وتحقّق غاياتها.

ولعلّ التيسير العمليّ للنحو العربي يكون في إعادة بعث الفكرة الأساسية التي وضع النحو في الأصل من أجلها، وهي: الضبط السليم لحركات أواخر الكلمات بما يتناسب مع المعنى المُراد.

والكتب التي أرّخت لنشأة النحو العربي تزخر بالأمثلة التي فيها كان المتكلم يلحن (يخطئ في ضبط حركة آخر الكلمة) فيؤدي ذلك إلى فساد المعنى (ابن الأنباري، 1970م).

ومن ذلك أنّ أعرابيًا وفد إلى المدينة في عهد عمر بن الخطاب، وطلب من يقرئه شيئًا من القرآن، فقرأ له أحدهم قوله تعالى: ﴿أنّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾ (سورة التوبة: آية3) بكسر اللام في كلمة رسوله، فعجب الأعرابيُّ من المعنى الفاسد الذي ترتّب على هذا اللحن. وعندما علم عمر بالأمر صوّب القراءة للأعرابي، وأمر ألّا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة (ابن الأنباري، 1970م).

وبسبب هذا اللحن، وأثره البالغ في اضطراب المعنى، نشأ النحو العربي لضبط آواخر الكلم بما يلائم المعنى.

لكنّ النّحو سرعان ما تنامى صُعدًا، وتناسلت قواعده ومسائله، وغدا علمًا، بل كثرت التعريفات التي جعلت النحو صناعةً علميّة (السيوطي، 1988م).

هذه الصنعة النحويّة بدأت مقبولةً أوّل أمرها وتناولت أصول البناء النحويّ من سماع وقياس وتعليل... إلخ، لكنّها تمدّدت مع الزمن، وتغلغلت في إشكالات العوامل والمعلومات، والعلل الثواني والثوالث، واختصاص الأدوات.... إلخ، فغدت قواعد معياريّة، أي تحكّم المعيار النحوي في الكلام الواقعيّ.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/7/31، وتاريخ قبوله 2019/9/11.

©2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

من ذلك، مثلًا، اختصاص الأدوات:

وضع جمهور النحاة قاعدةً تنصّ على أنّ بعض الأدوات لا تدخل إلّا على أفعال، ومنها أدوات الشرط، (ابن عقيل 1972م) فإن وقع بعد أداة شرط فعل كان ذلك انسجامًا بين القاعدة النحويّة واللغة الواقعيّة، وإن وقع بعدها اسم كان ذلك مدعاةً إلى تغليب الصنعة النحويّة بتقدير فعل لم يرد له ذكر في الواقع، ففي قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه﴾ (سورة التوبة: آية 6). وردت كلمة (أحد) وهي اسم، بعد حرف الشرط (إنْ)، وهذا يخالف المعيار النحويّ؛ لذلك كان لا بدّ من تقدير فعل محذوف بعد (إن) يفسّره الفعل الواقعيّ المذكور بعد (أحد)، لتكون النتيجة: إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك...(ابن عقيل، 1972م).

ورغم ورود أمثلةٍ كثيرةٍ تخالف هذا المعيار النحويّ (*[1]) فإنّ الصنعة النحويّة تفرض تقدير فعل غير مذكور، مع ما يترتب على ذلك من انقلاب في المعنى، واضطراب في المسند والمسند إليه، بل في تحويل أصل الجملة من اسمية عمادها المبتدأ، إلى فعلية عمادها الفعل.

وقد حاول بعض حذّاق النحاة وضع ضوابط وازنة للعلاقة بين مطالب الصنعة النحويّة ومطالب المعنى، فخصص ابن هشام الباب الخامس من كتابه مغني اللبيب، لاستعراض الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي عشر. (ابن هشام، 1985م).

وقد جعل الجهة الأولى منها: أن يراعي المُعْرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيرًا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك كما قال. وحشد أمثلة كثيرة لذلك. (ابن هشام، 1985م).

والجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، ويورد لذلك أمثلة كثيرةً أيضًا. (ابن هشام، 1985م).

لكنَّ ابتعاد الأنظار النحوية عن ربط القاعدة النحويه بالمعنى، وتجاوز الحدّ في تحكيم صنعة النحو، وتغليبها على متطلبات المعنى، والحرص الزّائد على المعياريّة، واطّراد القواعد، أدّى إلى تعقيد النحو العربيّ، واستشراء الخلافات بشأن قضاياه.

هذه الخلافات في المنهج النحويّ بدأت مبكّرا، ولكنّها بدت محدودة الأثر أوّل الأمر، ليست بذات خطر؛ لأنّ الاهتمام بتوجيه القاعدة وفق المعنى كان مألوفا في النظر النحويّ.

ومع توالي العصور بدا كأنّ المنهج النحويّ بدأ يتجه نحو مزيد من الاهتمام بمطالب صنعة النحو، على حسب مطالب المعنى بعيدا عن أصل ما وضع النحو من أجله، وخلافا لوصايا كبار النحاة المتقدمين الذين نادوا بضرورة مراعاة المعنى، والصنعة النحوية معا، فإنْ تجاذب الأمران أوصوا بالانحياز الى المعنى، والاعتصام بعروته.

ولعلّ **ابن جني (ت392هـ- 1002م)** من أوائل النّحاة الذين جهروا بذلك، وحرصوا عليه، وأسّسوا له.

ولأنّ **ابن جني (ت392هـ- 1002م)** من حذّاق النحاة، ومتقدميهم، تمّ اختياره للوقوف على آرائه، وتمّ اختيار كتاب "الخصائص" لأنّه من أهمّ كتبه، وأكثرها أثرا في المسار النحويّ، وأعظمها شأناً وخطراً.

وقد أفادت هذه الدراسةُ بامتنانٍ- من بعض الدراسات السابقة التي تناولت ابن جني، وكتابه، فبدا أحيانا بعض تقاطعٍ في بعض الأهداف، والمعالجات؛ لأنّ الميدان واحد، فتمّ تداول بعض الأمثلة المشتركة، والإجابة عن بعض الاسئلة، وذلك شأن الدراسات الإنسانيه بعامّة، لكنّ هذه الدراسة تنماز عن غيرها في هيكلها العام، وفي مزجها بين النظر والتطبيق، وفي طريقة تناولها الموضوع (السامرائي، 1969م، والفتلي، 14013هـ).

وستتَّبع الدراسة منهجاً استقرائيا تحليليا نقديا، وستكون في وقفتين:

الأولى: استقراء نظريّ يتتبع آراء ابن جني في تعظيم المعنى، وبيان أهميّته في التوجيه النحوي، ومطالب القاعدة النحوية.

الثانية: وهي عماد الدراسة، ومحطّ الفائدة المأمولة، وفيها تتبّع أمثلة تطبيقية، كان فيها ابن جنّي وفيّا لدعواته النظرية في استيفاء مطالب المعنى، وتوجيه القاعدة النحوية بما يخدم المعنى ويجلّيْهِ، ومما يصحّ أن يكون منهجا يحتذى، ومصداقا لما تقوم هذه الدراسة عليه، وتدعو إليه، ويتخلل ذلك في بعض المواضع إشارات إلى تأثّر ابن جني ببعض النحاة الذين سبقوه، وتأثيره في بعض النحاة الذين لحقوه، وابتعاد بعض النّحاة المتأخرين عن مطالب المعنى، وتغليب الصنعة النحوية، ليتجلى من ذلك كلّه مقام ابن جنّيّ في المسار النحويّ الإجماليّ.

[1] – يتأمل مثلًا: الأسماء التي وردت بعد إذا وهي شرطية في السور القرآنية الكريمة: التكوير، والانفطار، والانشقاق.

يلي ذلك خاتمة تتضمن نتائج الدراسة، وتوصياتها.

الاهتمام بالمعنى نظري عند ابن جني

تنتشر في الخصائص إشارات غزيرة، في مواضع كثيرة، تكاد تذرع الكتاب بمجمله سدى ولحمة، تدور حول أهمية المعنى، وتقديمه على اللفظ، وتوجيه الأحكام النحوية بمقتضاه، ووفق مطالبه.

ولبيان ذلك، يمكن تناول الأمر ضمن ثلاث نظرات إجمالية دالّة:

– المعنى وفق المقاييس النحوية:

خصّص **ابن جني (ت392هـ– 1002م)** لهذا الأمر بابا صامداً في بدايات الكتاب بعنوان: " بابٌ في مقاييس العربية" (ابن جني، (د.ت))، وهي عنده ضربان: (أحدهما معنويّ، والآخر لفظيّ، وهذان الضربان وإنْ عمّا وفشَوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنويّ) (ابن جني، (د.ت)).

وحتى لا يجعل حكمه هواءً شرع في تعزيزه بدليلٍ إثر دليل.

فهو يخالف جمهرة النحاة في باب الممنوع من الصرف، إذ يقول:(ألا ترى أنّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظيّ، وهو شبه الفعل لفظاً، نحو أحمد... والثمانية الباقية كلها معنوية، كالتعريف، والوصف والعدل، والتأنيث، وغير ذلك، فهذا دليلٌ) (ابن جني، (د.ت)).

ويلتفت إلى العلّة النّحوية في رفع الفاعل، ونصب المفعول به، فيراها معنوية أيضاً، فيقول:(ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به أن تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل، ونصبت هذا لأنّه مفعول، فهذا اعتبار معنويٌّ لا لفظيّ)، (ابن جني، (د.ت)).

ثم يتناول فكرة العامل النحويّ، ليكون له فيها الرأي المدويّ الذي تردّد صداه عند **ابن مضاء القرطبيّ (592هـ–1196)** في القرن الخامس الهجري (القرطبي، 1947م، وعيد، 1989م)، وما زال يتردّد الى يوم الناس هذا.

فلأجل هذا الاعتبار المعنويّ: (ما كانت العوامل اللفظيّة راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية(*[2]).

ثم يمضي ليجرّد القياس اللفظيّ من قوّته الشكلّية، فيقرّر أنّ فاعلية القياس اللفظيّ إنّما هي عائدة في الأصل إلى اعتبارات معنوية، يقول:(واعلم أنّ القياس اللفظيّ إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه (ابن جني، (د.ت)).

– تخصيص أبواب في الكتاب لبيان أهمية المعنى

عدة أبواب كاملة بعناوين بارزة، خصّصها ابن جني لإظهار أهميةو المعنى في العربية بعامة، وفي الأحكام النحويّة بخاصّة، منها:

"بابٌ في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها للمعنى"(ابن جني، (د.ت).

وقد صدّره بقوله:(اعلم أنّ هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها... وذلك أنّ العرب كما تعنى بألفاظها وتهذِّبها وتراعيها... فإنّ المعنى أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها) (ابن جني، (د.ت)).

ولإثبات ذلك يحشد أمثلة كثيرة لإثبات أنّ المعنى هو الأهمُّ، وأنّ العناية بالألفاظ إنّما هي من أجلِ معانيه (ابن جني، (د.ت)).

ولأنّ ابن جني مدرك جيداً جدليّة العلاقة بين المعنى والإعراب، وتعارض مطالب المعنى أحياناً مع مطالب القاعدة النحوية, فقد خصّص لهذه الإشكاليّة بابًا بعنوان: "باب في تجاذب المعنى والإعراب" (ابن جني، (د.ت)).

وعنوان الباب يشي بالإشكالية القائمة بين المعنى والإعراب، وبيّن ابن جني أنّ أستاذه **أبا عليّ الفارسيّ (377هـ–987)** كان يعتاد هذا الموضع، ويلطف النظر فيه (ابن جني، (د.ت))، ويصف الإشكال بالقول: (وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه) (ابن جني، (د.ت)).

ويضع الحلّ: (فمتى اعتورا كلاماً ما، أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصويب الإعراب) (ابن جني، (د.ت)، 255/1)، ويضرب لذلك أمثلةً عديدةً، صِين فيها المعنى، وصرف النّحو إلى ما يصلح حاله بعيدا عن المساس بالمعنى (ابن جني، (د.ت)، 3 /260، ابن هشام، 1985م، السيوطي، 1975م).

– مواضع كثيرة منثورة

وفي ثنايا الكتاب تتكرر إشاراته إلى أهميّة المعنى، وتقديمه على اللفظ في مواضع كثيرة، تكاد تعزّ على حاصرها، فهو في كل توجيه نحوي وفق المعنى يورده، ويعلّله بأنّ المعنى هو محور الفائدة، ومحطّ العناية، وأنّه أولًا، واللفظ في المكان الثاني، ويُجتزأُ

[2] – هكذا وردت، ولعلّ الصحيح: ما كانت العوامل اللفظية فيه راجعة في الحقيقة إلّا إلى أنّها معنوية.

هنا بأمثلة انتقائية لا استقصائية، للتدليل على الفكرة، أمّا الاستقصاء هنا فهو جهدٌ لا يخرج عن تأكيد المؤكَّد.

ومن الأمثلة على ذلك ما تمّ إيراده من قبلُ في هذا الشأن ضمن (باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ، وإغفالها المعاني) (ابن جني، (د.ت)).

ونضيف هنا أمثلة أخرى منها قوله:(فالمعنى إذن أَشْيَعُ، وأَسْيَرُ حكما من اللفظ؛ لأنّك في اللفظيّ متصوّر لحال المعنوي، ولست في المعنويّ بمحتاج إلى تصوّر حكم اللفظيّ) (ابن جني، (د.ت)).

ويرى الإعراب تابعاً للمعاني، خادماً لها، فيقول: (... وليس كذلك علم الإعراب، ألا ترى أنّ موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا من حيث كان إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني...) (ابن جني، (د.ت)).

وهكذا، فإنّ المتتبّع لمذهب ابن جني النظري، يصدر عن ريّ أنه يرسم المسار العلمي الواقعي للنحو العربي، فيضع المعنى في الصدارة، ثمّ يجعل الألفاظ، وترتيبها، وإعرابها... تبعًا لذلك المعنى، وعلى هداه.

فهل التزم بآرائه النظرية هذه عند التطبيق؟ وهل كانت توجيهاته النحوية، حقًّا، وفق المعنى دائماً؟

هذا ما ستحاول هذه الدراسة تلمّس الإجابة عنه لاحقًا.

الاهتمام بالمعنى تطبيقيًا عند ابن جني

يؤمن ابن جني بالرتبة النحوية التي فرضتها صناعة النحو، لكنه أيضا يؤمن أنّ هذه الرتبة، وإن كانت مقدّرة إلا أنّها ليست مقدّسة، وأنّ عوارض المعنى أحيانا قد تنقض بعض أركان الرتبة؛ لذلك فتح في كتابه بابا بعنوان:

"باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارضٌ " (ابن جني، (د.ت)).

ويستعرض أمثلةً فيها وقع عود الضمير على متأخِّرٍ، ويحكّم المعنى في ذلك، فيجيز هذا التقديم أو التأخير، ويراه من الفصيح الشائع على ألسنة العرب في التعبير الدقيق عن المراد.

من ذلك قول النابغة:

جزى ربُّه عني- عديَّ بن حاتِم جزاءَ الكِلابِ العَادياتِ وقدْ فَعَل (الذبياني، (د.ت))

وقد خالف ابن جني بشأنه جماعة النحاة، فأجاز عود الضمير في "ربّه" على مظهر متأخِّر " عديّ", وحشد لإجازته هذه مرافعة طويلة عن شيوع تقديم المفعول على الفاعل، وتحصّن برأي أستاذه **أبي علي الفارسيّ (377هـ-987)** الذي الذي جعل تقدّم المفعول به على الفاعل قسم قائم برأسه, وعمد **ابن جني (ت392هـ- 1002م)** كذلك إلى تأييد رأيه بأدلّة من القرآن الكريم، وأبياتٍ لفحول شعراء العربية؛ ليخلص إلى رأي مفاده أنّ تقديم المفعول به صار بكثرة الاستعمال أصلا, وأنّ تأخير الفاعل ظهر كأنّه فرعٌ، حتى إذا تقدّم في مثل هذا البيت بدا كأنّه خالف الأصل، فتقدّم وكان حقّه التأخير، وبهذا التقدير ساغ عود الضمير في البيت السابق (ابن جني، (د.ت))، وقد جَهِدَ في إجلاء المعنى، وطوّع الرتبة النّحوية لتوالفه، وتؤاخيه، ولا تجافيه.

ثم يلتفت الى نقض الرتبة في باب المبتدأ والخبر، فيرى أنّ المعنى أحيانا يفرض تأخير المبتدأ الذي كان حقه التقديم. (ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة، وكان الخبر عنه ظرفاً، نحو قولهم: عندك مال، وعليك دين، وتحتك بساطان، فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، إلا أنّ مانعاً منع من ذلك حتى لا تقدّمها عليها) (ابن جني، (د.ت)). ويرى أنّ المانع يتمثّل في عدم وضوح المعنى, لكن لو كان المبتدأ معرفة لجاز ذلك (ابن جني، (د.ت)).

وأمّا الإفراط في التقديم والتأخير في بعض المواضع فقد رآه لحنا غير معذور، وكان له موقف رافض حاسم من الإفراط في التقديم والتأخير الذي يشوّه المعنى، ومنه قول **الفرزدق:**

ومَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلّا مُمَلَّكاً أبُو أُمِّه حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ (القيرواني، 1981م)

فقد رآه لحنا غير معذور، فعلّق عليه بامتعاض: (ومراده فيه معروف، وهو فيه غير معذور) (ابن جني، (د.ت)). لم يعذره لأنّ شهوة التعقيد فيه غلّابة، فقد صال فيه التقديم والتأخير، وفصل بين المتلازمات، فبدا الكلام شائه المعنى، مقطّع الأوصال، وبدا **ابن جني (ت392هـ- 1002م)** ضجراً من مثل هذه الجرأة على المعنى إذ علّق: (وحديث ما فيه معروف، ولندعه، ولنعدّ عنه) (ابن جني، (د.ت)).

وضمن "باب في شجاعة العربية" (ابن جني، (د.ت))، خصّص فصلا لعلائق التقديم والتأخير، لمعت في ثناياه إشارات واضحات إلى دور المعنى في إجازة التقديم والتأخير، أو عدم إجازة ذلك، ومن ذلك عدم جواز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو:" والطيالسَةَ جاء البردُ") (ابن جني، (د.ت)).

وفي ضوء المعنى أيضا يستقبح تقديم المميّز على المميَّز، وإنْ كان ناصبه فعلا متصرفا، فهو لا يجيز: عرقاً تصببت، وأمَّا بيت المخبّل السعديّ الذي أجازه **المازني (ت247هـ)**، وتبعه بذلك **المبرّد(286هـ-899م)** وهو قوله:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلفِراقِ حَبيْبَها وَمَا كَانَ نَفْسا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ (السعدي، 1428هـ)

فيقف عليه ابن جني بأناةٍ، ويبحث له عن لطيف المخرج، فيجد له رواية أخرى، هي: " وما كان نفسي بالفراق تطيب"، فتقرُّ نفسُه، ويقرّر:" روايةٌ بروايةٍ، والقياس من بعدُ حاكمٌ " (ابن جني، (د.ت)).

- الاهتمام بالمعنى في باب الحذف:

الحذف من سمات الأساليب الخطابية العربية، وهو نوع من الاختصار في القول، وأمارة على بلاغة اللغة العربية، ورشاقتها.

وهو في النحو باب يشتبك فيه المعنى، والصنعة النحوية؛ فحتى تستوي أركان الجملة، والعوامل والمعمولات النحوية، أو يستقيم المعنى لا بدّ من ردّ المحذوف، فيتّسع المجال للاجتهاد، بعضهم يغلّب مطالب الصّنعة النحوية، وبعضهم يحكّم المعنى، فيقدّر ما يخدمه، ولا يخرمه.

وقد كان ابن جني من النّحاة القلائل الذين خصّصوا للحذف فصلًا مستقلًا ضمن "باب في شجاعة العربية" (ابن جني، (د.ت))، جمع فيه مسائله على صعيد واحد، وتناوله بنظرة شمولية، وقد وفّى بمطالب صناعة النحو أحيانا، لكنه في أحيان أخرى استهدى ببوصلة المعنى، فأجاز الحذف، أو لم يجزه، وقدّر المحذوف بما يناسب المعنى، ويوضح المراد.

من ذلك تقديره جملا محذوفة يستدعيها المعنى، كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (سورة البقرة، آية 60)، فالمعنى لا يتمّ إلا بتقدير جملة: " فضرب؛ ليترتب عليها الانفجار(ابن جني، (د.ت))، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾ (سورة البقرة، آية 196)، فلا بدّ من تقدير " فحلق"؛ لأنّ الفدية لا تكون إلا بذلك (ابن جني، (د.ت))، ثم عرض أمثلة كثيرة فيها حذف عناصر نحوية يوجب المعنى تقديرها (ابن جني، (د.ت)).

وإن كان المعنى قد أباح حذف المضاف، كما في الأمثلة السابقة، وأتاح فيه الكثرة والسّعة، فإنّ هذا المعنى كما يرى **ابن جني (ت392هـ- 1002م)** قد ضيّق النطاق في حذف الموصوف، حتى كاد يحظره (ابن جني، (د.ت))، والمعنى هو الذي يفرض المقام، فيجيز الحذف، أو لا يجيزه.

وزاد ابن جني الأمر بياناً، وعززه بالتدليل؛ لبيان أثر المعنى في إجازة الحذف، أو عدمها، فقال: (هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح، أو ثوب، أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو متى قام الدليل عليه، أو شهدت

الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث)(ابن جني، (د.ت)).

والمعنى أيضا هو الذي يجعل حذف الحال غير حسن(ابن جني، (د.ت))، والمعنى أيضا يفرض عدم جواز حذف المصدر(ابن جني، (د.ت)).

وفي شأن حذف الصفة يتجلّى الإحساس اللغوي السامق عند ابن جني، فقد قبس ومضة **سيبويه (180هـ-796م)** في الكتاب الذي مثّل لحذف الصفة بقولهم: " سِيْرَ عليه ليلٌ وهم يريدون: " ليل طويل" (سيبويه، 1991).

فتناول هذا المثال وأشباهه بحذاقة، وأفاض في الشرح، والتوصيف والتمثيل؛ لبيان أن الصفة تحذف إذا دلّت عليها إيحاءات المعنى ملفوظة، أو ملحوظة (ابن جني، (د.ت))، وحتى يشرق الإيضاح أكثر، عرض الوجه المقابل، عندما يَنْبَهِم المعنى، فيُذَمُّ الحذف: (فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو الحال، فإنّ حذفها لا يجوز) (ابن جني، (د.ت)).

وإنَّ المعنى، إذن، هو الذي يحسم اختيارك أسلوب الخطاب المناسب، وهو أيضا الذي يحدّد مسار النحو، بل هو الذي يوضح المقاصد الشرعية: يقول عليه الصلاة والسلام: " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" (الحاكم، (د.ت))، فلا يعقل أن تكون صلاة جار المسجد في غير المسجد مردودة أو مرذولة، أو غير مقبولة، ولا بدّ من الاستناد إلى المعنى؛ لتقدير محذوف يحقق العدالة، والنتيجة: (لا صلاة كاملة، أو فاضلة، ونحو ذلك) (ابن جني، (د.ت)).

والمعنى يفرض تقدير ظرف محذوف في بعض المواضع (ابن جني، (د.ت))، وتقدير محذوف في بعض المواضع يكون مركبا موطّأً؛ لاكتناه أسرار القرآن الكريم، وتنزيه الذات الإلهية، من ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٍ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (سورة الطارق، آية 8_9). إنّ تعليق الظرف " يوم" بقوله "لقادر" يجعل المعنى شائها، فيقيّد قدرة الله سبحانه وتعالى ويحدّدها، وقدرته سبحانه مطلقة؛ لذلك كان لا بدّ من تقدير المحذوف " يرجعه"، أي يرجعه يوم تبلى السرائر، وقد دلّ" رجعه" على " يرجعه" (ابن جني، (د.ت)).

- الحمل على المعنى:

ولأهميّة المعنى في التوجيه النحوي، خصّص **ابن جني (ت392هـ - 1002م)** فصلاً بعنوان:" الحمل على المعنى" (ابن جني، (د.ت))، وقف فيه مطولا على كثير من المواضع التي بدا ظاهرها غير منسجم مع لوازم النحو، إلا أنّ حملها على معناها المستكنّ في ثناياها/ يحلّ إشكالها، ويخلق الوفاق المطلوب بين المبنى والمعنى.

وقد بدت حماسته الشديدة لهذا الأمر، فصدّر هذا الباب بقوله: (اعلم أنّ هذا الشرْج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً، ومنطوقاً...) (ابن جني، (د.ت))، وبدأ تناوله بالتفصيل، وأكثر له التمثيل.

ومن ذلك: تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وهو يرى أنّ تذكير المؤنث واسعٌ جدا؛ لأن فيه ردّ فرعٍ إلى أصلٍ، بينما تأنيث المذكر أقلّ، وهو أذهبُ في التناكر، وأغرب (ابن جني، (د.ت)).

وقد تكرّر ورود تذكير المؤنث في القرآن الكريم(ابن جني، (د.ت))، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ (سورة الأنعام: آية 78)، أي هذا المرئيّ، وقوله تعالى: ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ (سورة البقرة: آية 275)، بحمل الموعظة على الوعظ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة الأعراف: آية 56)، بحمل الرحمة على معنى المطر.

وحملًا على المعنى قد يؤنث المذكر، ومنه قوله تعالى:﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (سورة يوسف: آية 10) في قراءة(الزجاج، (د.ت)، وخاروف، (د.ت)).

وقولهم: ذهبت بعض أصابعه:(أنّث ذلك لما كان بعض السيّارة سيّارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعاً) (ابن جني، (د.ت)).

وبالحمل على المعنى قد يجعل الجمع مفردا، كقولهم: هو أحسن الفتيان، وأجمله: (أفرد الضمير؛ لأنّ هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: هو أحسن فتىً في الناس... وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال الموضع، وكيف ما يقع فيها) (ابن جني، (د.ت)).

ويتجلّى التّداخل في الإفراد، والجمع في قوله تعالى:﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (سورة البقرة: آية 112)، فأفرد على لفظ "منْ"، ثمّ جمع مِن بعد) (ابن جني، (د.ت))، يقصد بالإفراد: هو محسن فله أجره، وبالجمع: لا خوف عليهم, ولا هم يحزنون.

وبالحمل على المعنى قد يثنى المفرد، كقول الشاعر:

بانَ الخَليطُ برامَتَيْنِ فودّعوا أوَ كُلَّمَا ظَعَنوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ (جرير, ديوانه)

ثنّى لفظ "رامتين"، وإنّما هي رامّة (أرض واحدة معروفة)، وذلك لأنّ المعنى حاضر واضح، وإن غشيه في اللفظ ما يخالفه، فـ (العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ) (ابن جني، (د.ت)).

وبالحمل على المعنى قد تجعل "مَنْ" للمثنى، كقول الشاعر (سيبويه، 1991م):

تَعَالَ فَإِنْ عاهَدْتَني لا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ (الفرزدق، 1987م)

وبالحمل على المعنى قد يجعل المفرد جمعا، كقول الشاعر:

وإِذَا ذَكَرْتَ أَبَاكَ أَو أَيَّامَهُ أَخْزَاكَ حَيْثُ تُقَبَّلُ الأَحْجَارُ (الفرزدق، 1987م)

وإنما هو حجر واحد، لكنّه جعل كل ناحية حجرا (ابن جني، (د.ت)).

وبالحمل على المعنى يحلّ الإشكال في قول الشاعر:

قَدْ سَالَمَ الحَيّاتُ مِنْهُ القَدَما الأُفْعُوَانَ والشُّجاع الشجْعَمَا (ابن دريد، 1987م)

بعطف "الأفعوان" منصوبة على " الحيات" المرفوعة؛ (لأنّه قد علم أنّ الحيات مسالَمةٌ كما علم أنّها مسالِمة) (ابن جني، (د.ت)).

وبالحمل على المعنى يستعاد اللفظ الذي يسقط، ومعناه ملحوظ، كقول الشاعر:

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا متَقَلِّدا سَيْفاً وَرُمْحَا (الزبعري، 1987م)

أيْ: وحاملا رمحا (ابن جني، (د.ت)).

وبالحمل على المعنى قد يتصل بالفعل حرف ليس ممّا يتعدى به، من ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾ (سورة البقرة: آية 187)، لما كان في معنى الإفضاء عدّاه بـ "إلى".

ومثله قول الشاعر: قد قتل الله زيادا عني (الرجز للفرزدق في: ابن جني، (د.ت))، لمّا كان ذلك في معنى: صرفه عني، وقد

غادر **ابن جني(ت392هـ – 1002م)** هذا الباب، وهو به متعلّق شديد الإعجاب (ابن جني، (د.ت))؛ فختمه بالقول: (وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا ينكش، ولا يفتش، ولا يؤبى، ولا يغرّض، ولا يغضض) (ابن جني، (د.ت)).

– حروف المعاني

يتردّد كثيرا في كتب النحو أنّ بعض حروف المعاني قد تخرج عن معناها الأوّليّ، أو معانيها الأصلية، فتأخذ معاني حروف أخرى، وتحتلّ مواضعها.

وقد وردت إشاراتٌ كثيرةٌ لهذا الأمر في الكتب النحوية ذات الصلة بحروف المعاني، وخصّه ابن هشام بعنايته في كتابه مغني اللبيب، وأورد له العديد من الأمثلة. من ذلك: الباء تأتي بمعنى (عن)، مثل: ﴿فاسألْ به خبيرًا﴾ (الفرقان، 58، وابن هشام، 1985م، وكذلك: (حتى) تأتي بمعنى (كي)، مثل: أسلم حتى تدخل الجنة (ابن هشام، 1985م).

ومنه: (على) تأتي بمعنى (مع)، مثل: ﴿ وآتى المال على حُبّه﴾ (البقرة، 177، وابن هشام، 1985م).

وتأتي أيضًا بمعنى (عن)، مثل: رضي عليه. (ابن هشام، 1985م).

وقد كان **لابن جني (ت392هـ – 1002م)** في هذا الأمر موقف ذو شأن، فخصّه بباب عنوانه: (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) (ابن جني، (د.ت)).

وقد بدأه بالتنبيه على أن هذا الأمر يأخذه بعضهم بعجلة، ويطلق أحكاما فجّة دون أناة (ابن جني، (د.ت))، ويعرض بعض أمثلته كخروج " إلى" إلى معنى " مع" في قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (سورة الصف: آية 14)، وخروج "الباء" إلى معنى " عَن" أو "على" , كقولهم: رميت بالقوس, أي رميت عنها أو عليها (ابن جني، (د.ت)).

ولا يبادر إلى إنكار هذا ومثله، لكنّه يرفض اطّراده، ويحكّم المعنى، والمقام في قبوله.

يقول: (ولسنا ندافع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة له، فأما في كل موضع، وعلى كل حال فلا) (ابن جني، (د.ت)).

وحتى لا يهيم هذا الأمر بين توسّع مضيع، وتحجير مضيّق، رسم خطّة، وخطّ طريقا: (سنضع في ذلك رسما يُعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة مكانه) (ابن جني، (د.ت)).

وضرب أمثلة توضّح أنَّ بعض معاني الأفعال تتشابه، فتتبادل الحروف التي تتعدى بها؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ (سورة البقرة: آية187)، ويوضح ذلك قائلاً:(وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة, وإنّما تقول رفثت بها، أو معها، لكنّه لمّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ "إلى" جئت بـ "إلى" مع الرفث إيذانا، وإشعارا أنّه بمعناه)، (ابن جني، (د.ت))، وكذلك قوله تعالى:﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (سورة آل عمران:آية 52، ابن جني، (د.ت))... لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تأتي هنا "إلى").

ومن ذلك قول الشاعر: إذا رَضِيَتْ عَليّ بَنو قُشَير لعمر اللهِ أَعْجَبَني رِضَاها (العجيلي، 1997م)

أي: رضيت عني.

وقد وجد لهذا مسوّغا في قول **الكسائيّ (189هـ–805م)** الذي كان يستحسنه أستاذه **أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ–987م):** (لما كان "رضيت" ضد " سخطت"، عدّى رضيت بِـ " على" حملا للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره) (ابن جني، (د.ت))، ويقرّر أنّ هذا التبادل شائعٌ جدا في العربية، وأنّه بوابةٌ لقبول الترادف فيها سائغا (ابن جني، (د.ت)).

وإذا كان المعنى قد جعل ابن جني يقرّ بتبادل المواضع، والاستعمال بين الحروف، فإنّ المعنى نفسه قد جعل **ابن جني (ت392هـ – 1002م)** متحفّظا على ذلك أحيانا، مجتهداً في الحرص على إبقاء الحروف في حيزها الأول، واستعمالها المألوف؛ لذلك فقد عقد بابا بعنوان:(باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل، ما لم يدعُ داعٍ إلى الترك والتحّول) (ابن جني، (د.ت)).

من ذلك أنَّ "أو" عند بعض النحاة قد تكون بمعنى بل، ويُحمل على هذا قول الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرنِ الشَّمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورتها أو أنت في العَينِ أَمْلَح (ذو الرمة، 1996م)

قال **الفراء (ت207هـ–822م):** معناه بلْ أنتَ أَمْلَحُ (ابن جني، (د.ت))، لكنَّ ابن جني عرّض برأي الفراء، فرأى أنّ "أو" (إنّما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت، وكيف تصرّفت... وإنْ كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها) (ابن جني، (د.ت)). ولذلك فهو لا يرى في هذا البيت ما يدعو إلى نقلها عن أصل وضعها(ابن جني، (د.ت)). وبوحي لطائف المعنى يعلّل:(وذلك أنّها على بابها من الشكّ؛ ألا ترى أن لو أراد بها معنى " بل" فقال: بل أنت في العين أملح، لم يفِ بمعنى، "أو " في الشكّ"؛ لأنّه إذا قطع بيقين أنّها في العين أملح، كان في ذلك سرف

منه، ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أُخرج الكلام مخرج الشكّ كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف فكان أعذب للفظه، وأقرب إلى تقبل قوله) (ابن جني، (د.ت)). وعلى المحمل نفسه يتناول قول الآخر:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آنْتِ أَمْ أمّ سَالِمِ؟ (ذو الرمة، 1996م)

(فكما لا يشكّ في أنّ كلامه ههنا مخرج الشك، لما فيه من عذوبته وظرف مذهبه، فكذلك ينبغي أن يكون قوله: أو أنت في العين أملح " أو" فيه باقية في موضعها وعلى شأنها).

ويعرض أمثلة تبين عن منهج الشعراء في أن يظهروا في هذا ونحوه شكّا وتخالجا ليرُوا قوة الشبه واستحكام الشبهة (ابن جني، (د.ت)). ثم يقف على قوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(سورة الصافات، آية147).

فيواجه **الفراء (207هـ-822م)** الذي يرى " أو" بمعنى "بل"، **وقطربا (ت206هـ-821م)** الذي يراها بمعنى الواو، فيراها غير خارجة عن بابها في كونها شكّا؛ (وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون)، (ابن جني، (د.ت)).

وإذا كان المعنى يفي به حرف واحد، فلا يجوز أن تستخدم له حرفين؛ لاستحالة اجتماع حرفين على معنى واحد" (ابن جني، (د.ت)).

إنَّه المعنى يتسيّد المشهد في توجيهات **ابن جني (ت392هـ- 1002م)**، ليخلص قائلاً: (وكل حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر، فلا بدّ أن يكون قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه، ويلتفت إلى الشّقّ الذي هو فيه، فاعرف ذلك، وقسه، فإنك إذا فعلته لم تجد الأمر إلا كما ذكرته، وعلى ما شرحته) (ابن جني، (د.ت)).

)ومن ذلك واو العطف فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع، فإذا وُضعتْ موضع " مع" خلصت للاجتماع، وخلعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماء والخشبةَ... ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان: العطف والإتْباع، فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف، وخلصت للإتباع، وذلك قولك: إن تقم فأنا أقوم) (ابن جني، (د.ت)).

وبمثل هذه الفكرة الفذّة، كاد **ابن جني (ت392هـ- 1002م)** يتفرّد في مواجهة جمهرة النحاة في معالجة إحدى قراءات قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَا اسْجُدُوا ﴾(سورة النمل، آية25)، فالمعياريّة تعسّفت بالنحاة، وعصفت بالمعنى، إذ عدّوا " يا" هنا حرف نداء، فأوّلوا وقدروا، لكنّ ابن جني تأمّل في علاقة الموضع التي تربط ألا بـ"يا"، فالأصل أنّ " ألا" تفيد التنبيه، وافتتاح الكلام، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ (سورة هود، آية5)، (فإذا جاءت معها "يا" خلصت افتتاحا لا غير، وصار التنبيه الذي كان فيها لِـ " يا" دونها, وذلك نحو قول الله عز اسمه: ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ (سورة النمل، آية 25)، وهو بهذا حلّ إشكالا اعتاص فيه النحاة طويلا، بإصرارهم على إبقاء " يا" للنداء، فجهر ابن جني بمعارضتهم متعززا برأي أستاذه **أبي علي (ت377هـ-987م)**، يقول:(وأمّا قول **أبي العباس** إنه أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فمردود عندنا، وقد كرّر ذلك **أبو علي (ت377هـ-987م)** في غير موضع، فغنينا عن إعادته) (ابن جني، (د.ت)).

لكنّه عاد إليه في حديث مطوّل عقده ضمن (باب في زيادة الحروف وحذفها)(ابن جني، (د.ت))، واستعاد مجدّدا قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَا اسْجُدُوا﴾ (سورة النمل: آية 25)، واستحضر أمثلةً أخرى، كقول الشاعر:

ألا يا اسلَمِي يا دارَ ميَّ على البِلى (ديوان ذي الرمة، 1996م)

وقول الآخر: يا دَارَ هند يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي (العجاج، (د.ت))

وأعاد النظر في علاقة الموضع بين " ألا"، و"يا"، ومعنى كل منهما، ورأى أنّ " يا" في هذه المواضع (جُرّدت من معنى النداء، وخلصت تنبيها. ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين، وإفراد الآخر " ألا"؛ لها في الكلام معنيان: افتتاح الكلام، والتنبيه، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ (سورة الصافات: آية151)، وقوله تعالى:﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ (سورة البقرة: آية 12)... فإذا دخلت على " يا" خلصت " ألا" افتتاحا، وخُصّ التنبيه بـ " يا")(ابن جني، (د.ت)).

- زيادة حروف المعاني وحذفها:

وفي ضوء المعنى أيضا يتناول هذه القضية الإشكالية: "زيادة الحروف وحذفها"، ويفرد لها بابا بهذا العنوان (ابن جني، (د.ت)).

وهو لا يفتأ يشير إلى غياب القياس في هذين الموضعين: الزيادة، والحذف:(وكلا ذينك ليس بقياس) (ابن جني، (د.ت))، و(حذف الحروف لا يسوّغه القياس، وأمّا زيادتها فخارج عن القياس أيضا) (ابن جني، (د.ت))، و(هذا هو القياس: ألّا يجوز حذف الحروف، ولا زيادتها) (ابن جني، (د.ت))، و(زيادة الحروف كثيرة، وإن كانت على غير قياس)(ابن جني، (د.ت)).

وهو يعلّل عدم القياس في حذف الحروف، متعللا بما نقله أستاذه **أبو علي (ت377هـ-987م)** عن **أبي بكر (ت316هـ-929م)** الذي قال:

)حذف الحروف ليس بالقياس... وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا، واختصار المختصر إجحافٌ به) (ابن جني، (د.ت)).

ويفسّر معنى الاختصار في الحروف بأنّها تغني عن الجمل، ففي قولهم: ما قام زيد، أغنت "ما" عن " أنفي"، وفي قولهم: قام القوم إلا زيدا، نابت "إلا" عن "أستثني"... (ابن جني، (د.ت)).

ومع ذلك، فقد يحذف الحرف أحيانا، إذا كان المعنى يومئ إليه، ويدلّ عليه، فقد اعتاد **رؤبة** أن يقول: خيرٍ عافاك الله، لمن سأله: كيف أصبحت؟ فيحذف الباء، وحكى **سيبويه (180هـ-796م)**: اللهِ لا أفعل، بحذف واو القسم... (ابن جني، (د.ت)).

وتحذف همزة الاستفهام، ويدلّ عليها المعنى، ونغم الكلام، كقول الشاعر:

طَرِبْتُ ومَا شَوْقا إلى البيْضِ أطْرَبُ ولا لَعِبا مِنّي وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ (الأسدي، 2000م)

أي: أو ذو الشيب يلعب؟).

وقول الآخر:

ثُمّ قَالوا تُحِبُّها؟ قُلْتُ بَهْرا عَدَدَ القَطْرِ والحصى والتراب (ابن أبي ربيعة، (د.ت))

)أَظْهَرُ الأمرين فيه أن يكون أراد: أتحبها؛ لأنّ البيت الذي قبله يدلّ عليه، وهو قوله (ابن جني، (د.ت)):

أَبْرَزوها مِثْلَ المَهَاةِ تَهَادَى بَيْنَ خَمْسٍ كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ (ابن أبي ربيعة، (د.ت))

وقد يحذف الحرف لدلالة موضعه عليه، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدا وَلَو قَطَعُوا رَأسِي لَدَيكِ وَأَوْصَالِي (امرؤ القيس، 2004م)

(لأنّه لو أراد الواجب لما جاز؛ لأنّ "أبرح" هذه لا تستعمل في الواجب، فلا بدّ من أن يكون أراد: لا أبرح، ويكفي من هذا قولهم: ربّ إشارة أبلغ من عبارة (ابن جني، (د.ت))، فالحذف إذن، وإن كان غير قياسيّ، قد يكون مرغوبا، ومطلوبا إن كان المعنى مفهوما، وظلّ في ما أبقى من الكلام دلالة كافية على ما ألقي.

وأمّا زيادة الحروف فهي أيضا خلاف القياس، (وذلك أنه إذا كانت إنما جيء بها اختصارا، وإيجازا كانت زيادتها نقضا لهذا الأمر، وأخذا له بالعكس والقلب، ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب؟ (ابن جني، (د.ت)).

ومع هذا فقد زيدت الحروف، بل كثرت زيادتها؛ لأنّ المعنى يقتضي ذلك، فزيادتها لإرادة التوكيد بها، وما كان المعنى موجبه، فهو سائغ ومحمود.

وقد كثرت زيادة "ما" توكيدا كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ (سورة النساء، آية 155، وسورة المائدة، آية 3). وقوله سبحانه: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (سورة المؤمنون، آية 40، وابن جني، (د.ت))، وزيدت الباء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ۛ﴾ (سورة البقرة، آية 195، وابن جني، (د.ت)، 282/2).

كما زيدت " إن" و"لا"، كقول الشاعر:

طَعَامُهُم إذا أَكَلوا مُهَنّا ومَا إنْ لا تُحاك لَهُم ثِياب (ابن أبي الصلت، 1998م، وابن جني، (د.ت)).

بل جاز في التوكيد- على خلاف المألوف المتعارف عليه- اجتماع حرفين لمعنى التوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (سورة مريم: آية 26)، فزيدت "ما"، و"النون" (ابن جني، (د.ت)).

والأمر في ذلك كله جاء بإيحاء المعنى، وتوكيدًا له، فإن غاب هذا الغرض، أصبحت الزيادة عبثا في المقام، وعبئا على الكلام، لذلك واجه **ابن جني (ت392هـ- 1002م)** الكوفيين، بل كثيرًا من النحويين غيرهم، الذين قدّروا زيادة الواو في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (سورة الزمر: آية 73)، فردّ عليه وردّ قولهم بقوله:(لكنّه عندنا على حذف الجواب، أي: حتى إذا جاؤوها، وفتحت أبوابها، وقال لهم خزنتها: كذا وكذا، صُدقوا وعدهم، وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا) (ابن جني، (د.ت)). إذن الزيادة لا تكون لغوا لا داعي له، ولا حشوا لا فائدة فيه، وإنّما لتوكيد المعنى، وفي ذلك إصرار على إجلاء المعنى، وإقرار بأنّ الألفاظ تبع له وخدم، تجلي المعنى هو الذي يحلي حذفا، وتأكيد المعنى هو الذي يزين زيادة، والألفاظ في هذا، وذاك تؤدي المراد، وتبين عن المقاصد.

- أمثلة أخرى متفرقة:

وتتوارد أمثلة كثيرة أخرى متفرقة في كل منها إشارة إلى دور المعنى الجليّ في توجيه الحكم النحوي، ومنها:

- من التوكيد:

يرى **ابن جني (ت392هـ- 1002م)** التوكيد ضربا من التّمكين للمعنى(ابن جني، (د.ت))، ويجعل التوكيد نوعين: أحدهما تكرير الأول بلفظه، نحو قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا لَه كَسَاعٍ إلى الهَيْجا بِغَيرِ سِلاحِ (الدرامي، 2000م، ولمزيد من الأمثلة انظر: ابن جني، (د.ت))

والثاني تكرير الأوّل بمعناه دون لفظه، ويجعله أيضا ضربين: الأول للإحاطة، والعموم، والثاني للتثبيت والتمكين (ابن جني، (د.ت))، ويعرض أمثلةً يتجلّى فيها أثر المعنى في العنصر النحوي، من ذلك تأنيث فرسة وعجوزة للاحتياط في التأنيث (ابن جني، (د.ت)).

ومن التأكيد بالصفة، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (سورة النّحل: آية51)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (سورة الحاقّة: آية 13)، ومنه قولهم: أمس الدابر(ابن جني، (د.ت))، وقد أورد هذه الأمثلة، وما يشبهها ضمن باب في التّطوّع بما لا يلزم (ابن جني، (د.ت))، وجعلها من التطوع... للتوكيد (ابن جني، (د.ت)).

ومن تأكيد المعنى ورود الأحرف الزائدة لتأكيد الإضافة، كقول الشاعر:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بُؤْسَ للجهل ضَرّارا لأَقْوام (ابن جني، (د.ت)).

أراد يا بؤس الجهل، فأقحم الإضافة تمكينا واحتياطا لمعنى الإضافة) (ابن جني، (د.ت)).

- من أزمنة الفعل

يعرض لبعضها في بعض المواضع، ولا يكتفي بالتناول النحويّ الشكلي، بل يعلّل لِمَ يأتي الفعل بصيغة زمنية ما، ودلالته على غيرها، وتعليله يأتي بتوجيه المعنى: ومنه قولهم: لم يقم زيد، مضارع معناه ماضٍ؛ (لأنّ المضارع أسبق رتبة في النفس من المعنى... فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل، فما ظنّك بالماضي الذي هو الفرع؟) (ابن جني، (د.ت)).

وكذلك قولهم: إن قمت قمتُ: لفظ ماض والمعنى مضارع؛ (وذلك أنّه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه...) (ابن جني، (د.ت)).

وقد عاد إلى هذا الأمر في موضع لاحق، وتناوله بإفاضة، ومثّل له، واستحضر آراء **أبي علي الفارسيّ (ت377هـ-987م)، وأبي بكر السراج (ت316هـ-929م)** بشأنه (ابن جني، (د.ت)).

- الابتداء بالنكرة

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، فإن كان المبتدأ نكرة تأخر إلى موقع الخبر (ابن جني، (د.ت))، لكنْ ورد قولهم: شرٌّ أهرَّ ذا ناب، فبقي المبتدأ في موقعه متقدّما رغم أنّه نكرة، وقد (جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي ما أهرَّ ذا ناب إلا شر، وإنّما كان المعنى هذا لأنّ الخبريّة عليه أقوى؛ ألا ترى أنّك لو قلت: أهرّ ذا ناب شر، لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد. فإذا قلت: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ، كان ذلك أوكد.

ألا ترى أنّ قولك: ما قام إلا زيد، أوكد من قولك: قام زيد (ابن جني، (د.ت))، ويستلهم المعنى، ويستنطق المقام، ومناسبة القول مزيدا؛ لتعليل جواز الابتداء بالنكرة، فيضيف: (وإنّما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مهما، وذلك أنّ قائل هذا القول سمع هرير كلب... فأشفق لاستماعه أن يكون لطارقٍ من شرٍّ) (ابن جني، (د.ت))، فقال ما قاله:

(تعظيماً عند نفسه، وعند مستمعه، وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف، أو يلمّ به مسترشد، فلما عناه وأهمّه وكّد الإخبار عنه، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به، والتأهب لما دعا إليه) (ابن جني، (د.ت)).

خلع الأدلّة:

والمراد أنّ الاسم إذا انخلعت عنه دلالته الأصلية، أثّر ذلك في حكمه النحوي من حيث البناء والإعراب والوظيفة، والاستخدام، فتجرُّده من معناه ترتّب عليه اختلاف في توجيهه النحوي، وقد عقد لذلك بابًا خاصًا بعنوان: بابٌ في خلع الأدلة (ابن جني، (د.ت))، وأورد أمثلة كثيرةً منها: قول العرب: ضربَ مَنٌ مَنًا، وينقل عن **يونس** أن "من" تجردت من معنى الاستفهام، فانتقلت بذلك من حالتها الأولى " البناء" إلى حركة جديدة " الإعراب" (ابن جني، (د.ت)).

وفي قول الشاعر:

أنّى جَزَوا عَامِرا سَيْئا بِفِعْلِهِم أَمْ كَيفَ يَجْزُونَنِي السّوأى مِنَ الحَسَنِ

أَمْ كَيفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي العَلُوقُ بِهِ رِئْمَان أَنْفٍ إذَا مَا ضُنَّ باللَّبَنِ (التغلبي، (د.ت)

يعلّق: ("أم" في أصل وضعها للاستفهام، كما أنّ " كيف" كذلك، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد، فلا بدّ ان يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام، وينبغي أن يكون ذلك الحرف " أم" دون " كيف"، حتى كأنّه قال: بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة " بل" في الترك والتحول)(ابن جني، (د.ت)).

ويعرض في هذا الباب نظرات نافذة عميقة في الفرق بين قوة الاسم الظاهر، وضميره، ودلالات الضمائر، واستخداماتها ومن مقاماتها، والفرق بين كاف الضمير، وكاف الخطاب...(ابن جني، (د.ت)).

ويعلّل لبناء المتصل والمنفصل (ابن جني، (د.ت))، والرغبة في استخدام الضمائر، والفزع إليها وخفتها، ودورها في إزالة اللبس، والإشكال في الخطاب(ابن جني، (د.ت)).

- في التذكير والتأنيث وغيرهما

يتجاوز ابن جني النظرة النحوية الشكلية في بعض القضايا، فلا يكتفي بالميز السطحي، بل يتعمق في التناول؛ ليظهر التداول في استعمال العنصر النحوي بين ما وضع له أصلا، وبين ما عرض له، واكتساه من معنى أجاز له استخدامه استخداماً عارضاً.

لأجل هذا عقد بابا بعنوان: باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه (ابن جني، (د.ت))، من ذلك اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو: رجل علامة، وامرأة علامة، ونسّابة، وهُمَزَة ولُمَزَة... لكليهما وهو كثير.

فيعلّل:(وذلك أنّ الهاء في نحو ذلك، لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنّما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية، والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة، أم مذكرا، أم مؤنثا) (ابن جني، (د.ت)).

وعلى رسل هذا يتناول تذكير ما حقه التأنيث، مثل: امرأة خصم، وامرأة عدل، كما يقال: رجل خصم، ورجل عدل، (وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصنعة أنّ التذكير إنّما أتاها من قِبَل المصدرية، فإذا قيل: رجل عدل، فكأنّه وصف بجميع الجنس مبالغة) (ابن جني، (د.ت)). ويضيف:(فلما كان الغرض في قولهم: رجل عدل، وامرأة عدل، إنما هو إرادة الجنس، وجعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر) (ابن جني، (د.ت)). ويصف قوّة الوصف بالمصدر، ويمثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾(سورة الأنبياء: آية37)، (وذلك لكثرة فعله إياه، واعتياده له) (ابن جني، (د.ت)).

ويواجه من حمل هذا الموضع على القلب، فيقول وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد: خلق العجل من الإنسان؛ لأنّه أمرٌ قد اطّرد واتّسع، فحمله على القلب يبعد في الصنعة، ويصغر في المعنى) (ابن جني، (د.ت)).

ولقوة الوصف بالمصدر أيضا يتمثّل بقول الشاعرة تصف استلاب عقل الأم لفقد الابن:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتّى إذا ادّكَرَتْ فإنّما هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ (الخنساء، 2004م)

(أي أنّها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي: ذات إقبال وإدبار) (ابن جني، (د.ت))، وشتان في قوة المعنى بينهما!.

وهو يرى التذكير والإفراد أقوى للمعنى من التأنيث والجمع؛ (وإنّما كان التذكير والإفراد أقوى من قِبَل أنّك لما وصفت بالمصدر، أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى، وكماله، أن تؤكّد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله؛ ألا ترى أنّك إذا أنثت، وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها؟) (ابن جني، (د.ت)). وعلى هذا النهج يمضي ابن جني في النظر إلى ما وراء ظاهر القول، فيتسلل إلى أعماقه، ويتغلغل إلى دقائقه؛ ليجعل اللفظ الظاهر صدى صادقا للمعنى المستكن، ولاحقت أنظاره هذه الكثير من العناصر النحوية في مدد يكاد لا ينقطع، ولا يتّسع المقام لتتبعه أجمعه، ومن ذلك:

تشبيه المضارع بالاسم، وتتميم المعنى بينهما بتشبيه اسم الفاعل بالفعل فأعملوه(ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في إعراب المفرد بالحروف، وتأرجحه بين الأصلية، والفرعية (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في التصريف والجمود (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في استحسان توكيد الضمير(ابن جني، (د.ت))، واستحسان بعض مواضع الاعتراض(ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في اكتساب المضاف من المضاف إليه التعريف والتنكير، وأثر المعنى في الاستفهام (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في تشبيه ظرف المكان بالزمان (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في النعت المقطوع للمدح ولغيره (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في الإعراب والبناء(ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في تركيب " لا النافية للجنس" مع اسمها النكرة، وفي الجمع والاشتقاق (ابن جني، (د.ت))، وأثّر المعنى في بناء كلمة "مثل" إذا ركبت مع ذا (ابن جني، (د.ت)). وبناء الجملة بما يناسب المعنى (ابن جني، (د.ت))، وإسقاط عمل الأفعال التي تنوب عنها الحروف (ابن جني، (د.ت)).

واستواء المعرفة والنكرة في إفادة المعنى أحياناً (ابن جني، (د.ت)). وقوّة المعنى عند إضافة المصدر إلى الفاعل (ابن جني، (د.ت))، والاستقامة والإحالة وفق المعنى (ابن جني، (د.ت)). وأثر المعنى في نفي النفي إثبات (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في التفريق بين جمل مثل: قمت وزيد، وقام وزيد (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في بناء أسماء فعل الأمر (ابن جني، (د.ت))، والاحتياط في معنى التأنيث، وفي إشباع معنى الصفة، وإعادة العامل في العطف والبدل (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في تشابه المفرد والجملة (ابن جني، (د.ت))، وفي تشرب المصدر معنى اسم الفاعل (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في جواز، أو عدم جواز الإبدال(ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في عدم تعريف الفعل (ابن جني، (د.ت))، وفي عدم إلحاق "مِن" باسم التفضيل أحيانا (ابن جني، (د.ت))، وفي حمل اسم التفضيل على الصفة المشبهة، وجعله حالا (ابن جني، (د.ت)).

وأثر المعنى في عدم جواز جمع علامتي تأنيث، ولا علامتي مثنى (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في جواز جمع الجمع لأنّ معنيي التكسير مختلفان (ابن جني، (د.ت))، وفي جواز جمع الجموع لتفاوت الكثرة (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في تحديد متى يلزم الوصف مع العلم (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في جواز تصوّر تأنيث المؤنث، وعدم جواز تصوره تذكير المذكر (ابن جني، (د.ت))، وأثر المعنى في بعض مواضع القطع والاستئناف (ابن جني، (د.ت))....

وهو في كل ذلك يحكم المعنى، ويوجه اللفظ والإعراب بناء عليه، فيتحول النحو بين يديه إلى علم واقعيّ حيويّ يضجّ بالحياة، يقنع العقل، ويمتع القلب، ويجلي عظمة العربية وبلاغة أهلها.

الخاتمة: نتائج وتوصيات

- ابن جني من أعلام العربية، وأحد فلاسفتها، وكان لكتاب الخصائص أثرٌ كبيرٌ في الدراسات اللغوية قديمًا وحديثًا، وما زال.
- وضع النحو العربي أول أمره؛ لتقويم الألسنة التي فشا فيها اللحن، فأدّى إلى انحراف المعنى، وكانت غايته ضبط حركات أواخر الكلمات، بما يلائم المعنى، ويحافظ عليه، لكنّ صنعة النحو تطوّرت، وتعددت مطالبها.
- أدرك ابن جني التجاذب المشتدّ بين ما يطلبه المعنى؛ ليستقيم، وما تتطلبه صناعة النحو لينفذ أمرها، وتمتدّ، فأفرد في كتابه أبوابا خاصة لهذا الأمر، وحرص على المواءمة بين المعنى والصنعة النحوية.
- وعندما يتعذر التوفيق بينهما، انحاز كثيرا إلى المعنى، وقدّمه على الصنعة، وأوصى بذلك نظريا، وكرّره مرارا.
- وعند التطبيق، لم ينأ في كثير من المواضع عمّا نص عليه، وأوصى به، بل جعل المعنى بوصلة القاعدة، على نهجه تمضي، وبه تقتدي.

وبهذا المنهج كان لآراء ابن جني تأثيرٌ كبير في نحاة أتوا بعده، فاتبعوه مثل **ابن هشام** والسيوطي، لكنّ فئة أخرى من النحاة بدا كأنّها جنحت للقاعدة، فخرجت عن الوفاء بمطالبها، كصاحب الألفية وشرّاحها، فنتج عن ذلك ما يتراءى تعقيدا للنحو، ونفور الدارسين عنه، وتذمّرهم منه.

لعلّ الحلّ الأمثل يتمثل في إحياء منهج ابن جني، وإعادة توجيه النحو وفق مقتضى المعنى؛ ليكون أقنع لعقول الدارسين، وأقرب إلى قلوبهم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
ابن ربيعه، ع، ديوانه – لبنان: دار القلم، ص30
ابن أبي الصلت، أ، 1998، جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي، ط1، بيروت – لبنان: دار صادر، ص 22
ابن الأنباري، ك، 1970، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: ابراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، ص 18 وما بعده
ابن جني، ع، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، مصر: المكتبة العلمية، 109/1، 110/1، 215/1، 217/1، 220/1، 221/1، 223/1–224، 225/1، 228/1، 229/1، 237/1، 255/3–260، 255/1، 215/2، 111/1، 175/1، 8/2، 176/1، 478/2، 266/3، 293/1، 295/1-297، 299/1، 299/1، 300/1، 323/1، 329/1–330، 393/2، 360/2، 383/2، 313/1، 384/2، 360/2، 361/2، 361/2، 362/2، 362/2، 366/2، 396/2، 378/2، 373/2، 279/2، 371/2، 372/2، 372/2،

373/2، 403/2، 411/2، 411/2، 415/2، 413/2، 415/2، 419/2، 419/2، 420/2، 422/2، 430/2، 421/2، 421/2، 432/2، 433/2، 310/2، 435/2، 308/2، 310، 435/2، 306/2، 306/2، 307/2، 308/2، 308/2، 308/2، 309/2، 311/2، 315-311/2، 310/2، 457/2، 457-458/2، 457/2، 458/2، 458/2، 459/2، 462/2، و347/1، 348/1، 184/2، 465/2، 196/2، 196/2، 273/2، 279/2، 273/2، 273/2، 279/2، 280/2، 284/2، 273/2، 273-274/2، 281/2، 281/2، 284/2، 280/2، 282/2، 282/2، 282-283/2، 108/3-109/3، 109/3، 462/2، 101/3، 102/3، 480/2، 104/3، 104/3، 105/3، 234/2، 267/3، 267/3، 106/3، 105/3، 105/3، 330/3، 317/1، 319/1، 319/1، 319/1، 179/2، 179/2، 184/2، 2/ 185، 192/2، 193/2، 201/2، 201/2، 202/2، 204/2، 203/2، 203-204/2، 203/2، 2017/2، 304/1، 309/1، 311/1، 244/3، 332/1، 335/1، 353/1، 356/1، 398/1، 99/2، 182/2، 133/2، 253/2، 406/2، 455/2، 328/3، 276/2، 464/2، 241/3، 3/3، 49/3، 104/3، 177/3، 189/3، 26/3، 233/3، 233/3، 234/3، 235/3، 236/3، 237/3، 239/3، 242/2، 302/3.

ابن دريد، م، 1987م، جمهرة اللغة، م3، ط1، دار العلم للملايين، ص 1139

ابن عقيل، ع، 1972، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، 520/1

ابن هشام، ج، (ت761هـ)، 1985م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1ج، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط1، بيروت – لبنان: دار الفكر، ص684 وص706 وص141 وص169 وص190 وص191

الأسدي، ك، ديوانه، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت:لبنان، 2000م، ص 512

امرؤ القيس، 2004م، ديوانه، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، تحقيق: حسن السندوبي، ط5، بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية، ص125

أنيس، أ، 1975، من أسرار اللغة، ط5، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، ص 198-199

الثعلبي، أ، المفضليات، شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ص 263

جرير، 1406هـ، ديوانه، جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت:لبنان، ص 267

الحاكم، ح (ت 405 هـ)، المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت:لبنان، منشورات علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعه، دار الكتب العلمية، كتاب الصلاة، 373/1

حسان، ت، 1973، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، ص 12

خاروف، م، الميسر في القراءات الأربع عشرة، مراجعة: محمد كريم راجح، ط3، دمشق: دار ابن كثير، ص 236

الخالدي، ك، 2006م، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 7-8

الخنساء، ت، 2004م، ديوانها، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، ط2، بيروت – لبنان: دار المعرفة، ص 46

الدرامي، م، 2000، ديوانه، تحقيق، كارين صادر، ط1، بيروت – لبنان: دار صادر، ص 33

الذيباني، ن، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط2، القاهرة: دار المعارف، ص191

ذو الرمة، 1996، ديوانه، شرح: الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط2، بيروت – لبنان، دار الكتاب العربي، ص624، ص202

الزعبري، ع، 1978م، شعر عبدالله الزعبري، تحقيق: ديحيى الجبوري، ط1، ط2، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، 1981م، ص 323

الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، ط1، القاهرة: دار الحديث,77/3

السامرائي، ف، 1969، ابن جني النحوي، بغداد: مطابع دار النذير

السامرائي، ف، معاني النحو، القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتب، ج1

السعدي، م، 1428هـ، ديوانه، تحقيق: نبيل الطريفي، ط1، بيروت: دار صادر، ص290

سيبويه، ع(ت180هـ)، الكتاب، 5ج، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 115/1، 404/1

السيوطي، ع، 1975م، الأشباه والنظائر، تحقيق: طه رعبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 85/1،

السيوطي، ع، 1988، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد سليم الحمصي وآخرون، ط1، مطبعة الفيصلية، ص 23-24

العجاج، ر، مجموع أشعار العرب، (وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج)، اعتنى به وصححه: وليم بن الورد البروسي، الكويت: دار قتيبة للنشر والتوزيع، ص 183

العجيلي، ق، 1997 م، الخزانة، تحقيق: عبد السلام، م13، ط4، مكتبة الخانجي، 247/4

عيد، م، 1989 م، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاة وضوء علم اللغة الحديث، ط4، القاهرة: عالم الكتب، ص213-215

الفتلي، ح، 14013هـ، أصول التفكير النحوي عند ابن جني في كتابة الخصائص، جامعة بابل: مجلة كلية التربية الأساسية، ع14

الفرزدق، 1987، ديوانه، شرح وضبط له: علي فاعور، ط1، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ص 323

القرطبي، 1947م، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي

القيرواني، ح، 1981م، (ت463هـ)، العندة في محاسن الشعر وآدابه، 2ج، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، بيروت – لبنان: دار الجبل، 267/2
مصطفى، أ، 1937م، إحياء النحو، مصر: مطبعة لجنة الترجمة والتأليف والنشر، ص 20–22

References

The Holy Quran

Ibn Rabi'ah, A,hıs dıvan – Lebanon: Dar Al-Qalam, page 30

Ibn Abi Al-salt,A, 1998, his divan, he collected, achieved and explained: SajiaJamel Al-jubail, T1, Beirut – Lebanon: Dar sader page22

Ibn Al-anbari: k, 1970,Nuzhat Al-alba' Fe tabakat Al-adbaa ,investigation:Ibrahim Al-samurai, T2, Baghdad: Alandaluslibarary, page 18 and beyond

Ibn jinni, A, (d.t), characteristics,investigation: Mohammad Ali Al-najar, T2, Egypt: scientific library ،110/1 ،109/1 , ،215/1 ،217/1 ،220/1 ،221/1 ،224–223/1 ،225/1 ،228/1 ،229/1 ،237/1 ،260–255/3 ،255/1 ،215/2 ،111/1 /1 ،293/1 ،266/3 ،478/2 ،176/1 ،8/2 ،175/1297-295 ،393/2 ،330–329/1 ،323/1 ،300/1 ،299/1 ، 299/1 ،360/2 ،383/2 ،313/1 ،384/2 ،360/2 ،361/2 ،361/2 ،362/2 ،362/2 ،366/2 ،396/2 ،378/2 ،373/2 ،279/2 ،422/2 ،420/2 ،419/2 ،419/2 ،415/2 ،413/2 ،415/2 ،411/2 ،411/2 ،403/2 ،373/2 ،372/2 ،372/2 ،371/2 ،308/2 ،307/2 ،306/2 ،306/2 ،435/2 ،310 ،308/2 ،435/2 ،310/2 ،433/2 ،432/2 ،421/2 ،421/2 ،430/2 ،462/2 ،459/2 ،458/2 ،458/2 ،457/2 ،458–457/2 ،457/2 ،310/2 ،315–311/2 ،311/2 ،309/2 ،308/2 ،308/2 ،273/2 ،284/2 ،280/2 ،279/2 ،273/2 ،273/2 ،279/2 ،273/2 ،196/2 ،196/2 ،465/2 ،184/2 ،348/1 و347/1، ،101/3 ،462/2 ،109/3 ،109–108/3 ،283–282/2 ،282/2 ،282/2 ،280/2 ،284/2 ،281/2 ،281/2 ،274–273/2 ،319/1 ،317/1 ،330/3 ،105/3 ،105/3 ،106/3 ،267/3 ،267/3 ،234/2 ،105/3 ،104/3 ،104/3 ،480/2 ،102/3 −203/2 ،203/2 ،204/2 ،202/2 ،201/2 ،201/2 ،193/2 ،192/2 ،185 /2 ،184/2 ،179/2 ،179/2 ،319/1 ،319/1 ،182/2 ،99/2 ،398/1 ،356/1 ،353/1 ،335/1 ،332/1 ،244/3 ،311/1 ،309/1 ،304/1 ،2017/2 ،203/2 ،204 ،233/3 ،26/3 ،189/3 ،177/3 ،104/3 ،49/3 ،3/3 ،241/3 ،464/2 ،276/2 ،328/3 ،455/2 ،406/2 ،253/2 ،133/2 .302/3 ،242/2 ،239/3 ،237/3 ،236/3 ،235/3 ،234/3 ،233/3

Ibn Duraid, M, 1987, Jamharat Allugha, M3, T1, Dar Al-eilmLilmalayin, page 1139

Ibn Aqeel, A, 1972,EplainIbnAqeel, investigation: Mohammad Muhyiddin Abdul Hamid, Beirut: Dar Al-fikr, 1/520

Ibn Hisham, G, (t762 CE), 1985,Mughni Al-labib An KutobAlaearyb, 1G, investigation: Mazen Al-mubarak and Mohammad Ali Hammadallah, T1, Beirut, Lebanon: Dar Alfikr, page 684, page 706, page 141, page 169, page 190, and page 191

Al-asadi, K, his divan, collect, explain and achieve: Mohammad Nabil Tarifi, T1, Dar Sadir, Beirut – Lebanon, 2000, page 512

Amru Al-qays, 2004, his divan, he adjust and correct it: Mostafa Abdel Shafi, investigation: Hasan Al-sindobi, T5, Beirut – Lebanon: Dar Alkutub Al-eilmia, page 125

Anes, A,MnAsrarAllugha, T5, Egypt: Egyptian Anglo Library, page 198 – 199

Al-thalabi, A, Al-mofadlyat,explaind and achieve: Ahmad Shaker and Abdel Salam Haroun, Egypt: Dar Al-maearif, page 263

Jarir, 1406 CE, his divan,Jarir Bin Atiyah Al –Khatafi, Dar Beirut For Printing and Publishing, Beirut–Lebanon, p.267

Al-hakem, H (t405 CE), Al-mustadrekAla Al-sahihayn ,Study and achieve Mustafa Abdel Qader Ali Atta, Beirut – Lebanon,Ali publications to publish books of Al-sunah w Al-jamaeuh, Dar Al-kutub Al-eilmia,Kitab Al-salah, 1/373

Hassan, T, 1973,AllughtAlarabiaManaha w Mabnaha,General Book Authority, page 12

kharouf, M, Al-mysr Fi Al-qara'at Al'arbaeahrat, review: Mohammad KaremRajeh, T3,Damascus: Dar IbnKather, page 236

Al-khalidi, k, 2006,Nazariat Al-maenaa Fi Al-derasat Al-eulya, T1, Amman, Dar safa' for Publishing and Distribution, page 7-8

Al-khanza, T, 2004, his divan explain,HamdoTamas,T2, Beirut – Lebano: Dar Al-maerifa, page 46

Al-darami, M, his divan, investigation, Karen Sader, T1, Beirut – Lebanon: Dar Sader, page 33

Al-thebani, N, his divan, investigation: Mohammad Abu Alfadel Ibrahim, T2, Cairo: Dar Al-maearif, page 192

Zul Ramah, 1996, his divan, Explain: Al-khateb Al-tabrizi wrote his introduction, margins and indexes:MajidTrad, T2, Beirut, Lebanon, Dar Al-kitab Al-arabi, page 624, page 202

Al-za'abari, A, 1978, Poetry Of Abdullah Al-za,abari,T1, T2' Beirut – Lebanon: , 1981, page 1981

Al-zujaj,Maeani Al-quran w aerabih, investigation: Abdel GalilAbdo Al-shalaby, T1, Cairo: Dar Al-hadith, 3/77

Al-samurai, F, 1969,Ibnjene Al-nahawi, Baghdad: Dar Al-nather printing press

Al-samurai, F,Meani al-nahu, Cairo,Aleatek Company for book industry, G1

Al-saadi, M, 1428CE, his divan, investigation: Nabil Al-tarefi, T1, Beirut: Dar Sader, page 290

Sibawayh,A(t180CE), 5G,investigate and explain:Abdel Salam Haroun, T3,cairo: Al-Khanji Library, 1/115,1/404

Al-sayooti, A, 1975, Al-ashbah W Al-nazayir, investigation:Taha Abdel RaoufSaad, Cairo: Al-kuliyat Al-azhrya Library, 1/85,

Al-suyooti, A, 1988, Al-aiqtirah Fi 'Eilm Al-nahw, investigation: Ahmed Salim Al⊢omsi and others, T1, Al-faisaliah Printing Press, page 23-24

Al-ajaj, R,Majmu,Asha'r Al-arab,take care of it and correct it: William Ben Al-ward Al-buurusi, Kuwait: Dar Qutaiba for Publishing and Distribution, page 183

Al-ajili, K, 1997, Al-zhizana, investigation: Abed Al-salam, M13, T4, Al-khanji, 4/247

Eid ،M, 1989',Usul Al-nahw Al-arabiu Fi Nazar Al-nuhat W Ra'e IbnMudat W Eilmallught Al-hadith, T4, Cairo: Alim Al-kutub, page 213-215

Al-fatali, H, 14013CE',Usul Al-thafkir Al-nahawiEindIbnJiny Fi Kitabat Al-khasayis,University of Babylon,Kuliyat Al-tarbia Al-islamia, A14

Al-Farazdaq, 1987, his divan, explain and adjust him, Ali Faour, T1, Beirut – Lebanon: Dar Al-kutub Al-eilmya, page 323

Al-qurtubi, 1947,AlradAla Al-nuhah, investigation:ShawqiDaif,T1, Cairo: Dar al-fikir Al-arabiu

Al-qayrawani, H, 1981, (t463CE), Al-eundat Fi Mahasen Al-shier W Adabih ,2G, investigation: Mohammad Muhyi Al-den Abed Al-hamed, T5, Beirut – Lebanon: Dar Al-jabal, 2/267

Mustafa ,A ,1937',Ehya 'Al-nahw ,Egypt: Lajnat Al-tarjama W Al-ta'lif W Al-nasher ,page 20-22

The effect of meaning in the grammatical guidance in the book of (al-khasa'is) of Ibn jinni

*Saidah Al-Dhmour, hifdi ishtayyh**

ABSTRACT

Ibn jinni understood well the relationship between the demands of meaning and the materials of grammatical work.

And he therefore, provided independent answers in his book.

He theoretically expressed his bias towards the meaning of his grammatical point and included many of his most important grammar origins and its branches.

When the application was true in many of his theoretical guidance, he started to express among his hands of meaning and follows it to response and function.

The purpose of his work was influenced by some of his predecessor of the influential in many of the grammarians after him.

Keywords: Expression, incorporeal measurement, deletion, male, female, and meaning.

* Department of Arabic Lanquage and Literature, Salt College for Humanities, Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 31/7/2018 and Accepted for Publication on 11/9/2019.